



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديـد - الطارف - الجزائـر
كلية الحقوق والعلوم السياسية



شـهـادـةـ مـسـتـكـبـنةـ

تشهد السيدة عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشاذلي بن جديـد - الطارف، والسيد رئيس الملتقى أن:

الدكتور(ة) بن لاعمر ولـيد - جامعة محمد بوضياف- مسـيـلةـ

قد شـارـكـ (تـ)ـ فـعـالـيـاتـ الـمـلـتـقـىـ الدـولـيـ الـافتـراضـيـ حـوـلـ:ـ «ـالـحـمـاـيـةـ الـجـنـائـيـةـ لـلـاـسـتـهـارـاتـ فـيـ ظـلـ تـنـايـيـ الـجـرـيـةـ الـمـالـيـةـ وـالـاـقـتـصـادـيـ وـبـطـءـ الـاحـتوـاءـ»ـ
الـمـنـظـمـ منـ طـرـفـ كـلـيـةـ الـحـقـوقـ وـالـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ بـجـامـعـةـ الشـاذـلـيـ بنـ جـديـدـ الطـارـفـ،ـ وـبـالـتـعاـونـ مـعـ فـرـقـةـ الـبـحـثـ التـكـوـيـيـ (PRFU)ـ المـوسـومـ

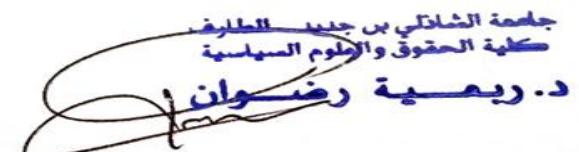
بـالـإـصـلـاحـاتـ الـمـالـيـةـ الـمـؤـسـسـاتـيـةـ وـسـبـلـ الـإـنـعاـشـ الـاـقـتـصـادـيـ المنـعقدـ بـتـارـيخـ 04ـ مـاـيـ 2025ـ

بـمـاـخـلـةـ بـعـنـوانـ:ـ «ـالـسـيـاسـةـ الـجـنـائـيـةـ الـجـارـيـةـ لـمـاـيـ الـاستـهـارـ»ـ تـجـريـمـ عـرـقـلـةـ الـاستـهـارـ»ـ.

عمـيـدةـ كـلـيـةـ الـحـقـوقـ وـالـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ



رئيس الملتقى





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



الاصلاحات المالية المؤسساتية وسبل الإنعاش الاقتصادي بالتنسيق مع فرقة بحث (prfu)

برنامج الملتقى الدولي الافتراضي حول: الحماية الجنائية للاستثمارات

في ظل تنامي الجريمة المالية والاقتصادية وبطء الاحتواء

پاکستانی ملک ۰۴ مئی ۲۰۲۵

رابط الحصة الافتتاحية والختامية: <https://meet.google.com/hwy-kpka-xap>

مراسيم افتتاح اشغال الملتقى الدولى
9:30 سا — 10:00 سا بتوقيت الجزائر
10:30-11:00 بتوقيت غرينيتش
11:30-12:00 بتوقيت مكة المكرمة

آيات بینات من الذکر الحکیم

النشيد الوطني

كلمة السيدة عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية: الأستاذة الدكتورة منية غريب

كلمة السيد رئيس الملتقى الدولي: د. ربعة رضوان

الإعلان عن افتتاح الملتقى



برنامـج الملتقـى



مطوية الملتقى



الجلسة الأولى: 13:00-10:00 14:00-11:00 15:00-12:00 غرينتش / مكة

رئاسة الأستاذ الدكتور خوادية فؤاد

مقر الجلسة: د كريمة شليحي

[رابط الجلسة رقم: 01](https://meet.google.com/kpd-ipjg-dug)



الرقم	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتتدخل	جامعة الانساب	البريد الإلكتروني
01	جرائم الاستثمار المدلول والخصائص	د. أحمد حمي د. أحمد نفيس	جامعة تامنغيت	hemmi1972@gmail.com ahmed.nefis11tam@gmail.com
02	التأصيل النظري لجرائم الاستثمار	أ.د. لدغش سليمية أ.د. لدغش رحيمة	جامعة الجلفة	ladgchesalima@yahoo.fr r.ladgheche@univ-djelfa.dz
03	إشكاليات وتحديات تحديد مفهوم ونطاق جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	د. زياد محمد د. حراث محمد	جامعة تامنغيت جامعة وهران	mohammad34@gmail.com
04	التبييف القانوني لجرائم الاستثمار على ضوء القانون الجزائري	أ.د. أرزيل كاهنة	جامعة تizi وزو	naimairzil@yahoo.fr
05	الحماية الجنائية للاستثمار	د. حمادة خير محمود	جامعة الاسراء العراق	Hamada.khar@esraa.edu.iq
06	الركن المعنوي في جرائم الاستثمار: القصد الجنائي والإهمال	د. ريمه بيريش د. عبد الحليم حاجي	جامعة برج بوعريريج	rima.berriche@univ-bba.dz abdelhalim.hadji@univ-bba.dz
07	الركن المفترض في جريمة عرقلة الاستثمار	أ.د خليفى محمد	المركز الجامعي النعامة	khelifi@cuniv-naama.dz
08	آليات الحماية الجنائية للملكية الصناعية للمستثمر الأجنبي في الجزائر	د. عقبة دالي د. مزناذ صبرينة	جامعة بجاية	sabrinameznad@yahoo.fr ninadal87@hotmail.fr
09	الحماية الجنائية للاستثمار السياحي في التشريع الجزائري.	د. مجاهد توفيق	الأكاديمية العسكرية لشرشال	medjahed27@outlook.fr
10	الأركان القانونية لتبسيط الأموال كجريمة استثمارية: الثواب والتحديات المتغيرة	د. مفيصل يوسف	مركز الجامعي البليزي	mefissel.youcef@cuillizi.dz
11	الأسطحة الاجرامية الاحتيالية في مجال الاستثمار المالي : جريمة بونزي نموذجا	د. ربعة رضوان	جامعة الطارف	radouane-rebaia@univ-eltarf.dz
12	جرائم البورصة وأليات مكافحتها	أ.د نصيرة توati	جامعة بجاية	nassera.touati@univ-bejaia.dz
13	الحماية الجزائية لمناخ الاستثمار في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته	د. علي محي الدين ط.د موسى خليفى	جامعة ام البوachi جامعة تبسة	ali.mahiddine@univ-oeb.dz
14	السياسة الوطنية الخاصة بجرائم الاستثمار : الصفقات العمومية نموذجا	د. العمرى زقار منية	جامعة الطارف	abdelaziaahmed@gmail.com
15	التعويض المدني عن جرائم الاستثمار في النظام السعودي والجزائري : دراسة تحليلية مقارنة	د. عبدالرازق وهبه سيد احمد سيد	المملكة العربية السعودية	abdelrazek.sayed@yahoo.com
16	خصوصية إجراءات المتابعة القضائية لجريمة الصرف وحركة رؤوس الأموال	د. بن هلال نذير	جامعة بجاية	nadir.benhellal@univ-bejaia.dz
17	خصوصية إسناد المسؤولية الجزائية في جرائم الاستثمار	ط.د ضربان وسام د، بلدي دلال	جامعة الطارف	w.dorbane@univ-eltarf.dz Blidi-dallel@univ-eltarf.dz
18	المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في جرائم الاستثمار: بين الإقرار وخصوصية العقوبة	د. مزradi عبد الحق	جامعة عن تموشنت	abdelhak.mezerdi@univ-temouchent.edu.dz
19	خصوصية التجريم والعقاب في جرائم الاستثمار على ضوء قانون 06/24	ط.د خنوش طارق د. عماد الدين برگات	جامعة الطارف	t.khennouche@univ-eltarf.dz barkat-imadeddine@univ-eltarf.dz
20	The impact of economic crime on foreign investment	د.تونسي صبرينة 01	جامعة الجزائر	s.tounsi@univ-alger.dz



الرقم	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل	جامعة الانتساب	البريد الإلكتروني
01	مفهوم جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	د. بوالشعور وفاء	جامعة سكيكدة	w.bouchaour@univ-skikda.dz
02	الإطار القانوني لجرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	د. نبيلة عيساوي	جامعة قالمة	Hamdi80a@gmail.com
03	الأمن القانوني وحالة التناسب بين جذب الاستثمار والتصدي لجرائمها	أ.د مقلاتي مونة أ.د مشرقي راضية	جامعة قالمة	meguellati.mouna@univ-guelma.dz
04	الإطار القانوني لتعزيز الحماية الجنائية للاستثمار- التحديات والحلول	د. ملوك محفوظ	جامعة سطيف 02	m.mellouk@univ-setif2.dz
05	الجريمة الاستثمارية بين إشكالية غياب الإطار القانوني وتحمية حماية الاقتصاد الوطني	ط.د : بن امود محمد صالح د. مالكي محمد	جامعة تامنogست مركز الجامعي البيض	sallahtinza@gmail.com
06	جرائم الاستثمار في سوق الأوراق المالية	د. كريمة شليحي	جامعة سكيكدة	chelikarima@gmail.com
07	"أركان جريمة غسل الأموال في التشريع التونسي".	د. سماح ميساوي	جامعة صفاقس -تونس	missaouisameh180@yahoo.fr
08	الإغراق كجريمة تعرقل الاستثمار وتضر بالمتوج المحلي	ط.د يعقوب نعامي	جامعة ورقلة	yakoubbnaami@gmail.com
09	الآليات القانونية المكرسة لحماية المستثمر الأجنبي و قمع جريمة عرقلة الاستثمار في ظل التشريع الجزائري	د. سكماكجي هبة فاطمة الزهراء	جامعة قسنطينة 01	sekmakdji.hiba@gmail.com
10	المسؤولية الجزائية للشخص المعنو في جرائم الاستثمار	د. مريم بوکوبة	جامعة الطارف	m.boukouba@univ-eltarf.dz
11	جرائم الاستثمار الإلكتروني	د. برحيل عبد الوهاب	جامعة باتنة 01	abdelouahab.berrehail@univ-batna.dz
12	أحكام جريمة التهرب الضريبي كنموذج من جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	ط.د سليمان أبو نمر ط.د عبد الله أبو السعود	جامعة بسكرة جامعة تبسة	Sliman.abonmeer@univ-biskra.dz abdallahi.abualsoud@univ-tebessa.dz
13	عقوبات جريمة عرقلة الاستثمار على ضوء القانون رقم 06/24 المتضمن قانون العقوبات	د. سويف دنيا زاد د. هبة نجود	جامعة باتنة 01	douniazed.souyah@univ-batna.dz hiba.noudjoud@univ-batna.dz
14	إشكاليات العملات الرقمية بين الواقع والمأمول	د. مدار توفيق	جامعة الطارف	meddar-toufik@univ-eltarf.dz
15	سياسة المشرع الجزائري في مكافحة التهرب الضريبي في النظام الجبائي الجزائري	أ. سارة فريمس	جامعة الطارف	grimesara@yahoo.com
16	الخصوصية الحماية الموضوعية في جرائم الاستثمار (التجريم وإزالة التجريم)	د. عبد الكريم بوخالفة	جامعة ورقلة	boukhalfa.abdelkarim@univ-ouargla.dz
17	آثار جرائم الماسة بالاستثمار وخصوصيتها وموقف المشرع الجزائري منها	د. محمد بلکوش د. عبد الرؤوف بلکوش	جامعة خميس مليانة	abderaouf.belkouche@univ-dbkm.dz m.belkouche@univ-dbkm.dz
18	حدود رقابة اللجنة المصرفية على الاستثمارات في القطاع المالي والمصرفي	د. عثمان فتحية	جامعة بجاية	atmfatihah@gmail.com
19	خصوصية البحث والتحري في الجرائم الماسة بالاستثمار	د. توفيق بن عبد الرحمن د. عثمان خرشى	جامعة سعيدة جامعة عين تموشنت	toufikrafik55@gmail.com otmane.kharchi@univ-temouchent.edu.dz
20	استحداث القطب الجزائري الاقتصادي والمالي لمواجهة جرائم الاقتصادية والمالية	د. سارة عيادي د. دريسى ميلود	جامعة عنابة	sara.ayadi@univ-annaba.dz



الرقم	عنوان المداخلة	اسم و لقب المتتدخل	جامعة الانساب	البريد الإلكتروني
01	الاطار النظري لجرائم الاستثمار : المفاهيم ، الأنواع ، التداعيات القانونية و الاقتصادية	د. نعيمة مولفرعة	جامعة التكوين المتواصل تيارت	naimamoulferaa@gmail.com
02	المفاهيم الأساسية للاستثمار والجرائم الاقتصادية المرتبطة به - مقاربة مفاهيمية	ط.د بو ضياف مسعودة ط.د بو توشت رجاء	المركز الجامعي تبازة	raboutouchent82@gmail.com messpoir.boudiaf@gmail.com
03	البنيان القانوني لجرائم الاستثمار	ط.د خميري رشدي أ.د عمراني مراد	جامعة عباية	rochdikhemiri@yahoo.com dr.amranimourad@yahoo.com
04	الإطار التشريعي للحماية الجزائية للمستثمر الأجنبي في الجزائر	د. سقفي صالح	جامعة بسكرة	salah.segueni@univ-biskra.dz
05	التنظيم القانوني لجرائم الاستثمار ومسؤوليتها الجزائية	د. بن أحمد رانيا	جامعة تلمسان	benahmedrania59@gmail.com
06	جريمة الاستثمار في العملات الافتراضية	د. فارس مزوزي	جامعة الطرف	mazouzi-faris@univ-eltarf.dz
06	جرائم الاستثمار الالكترونية - الاحتيال على المستثمرين نموذجا	ط.د بسمة تميمي	جامعة الطرف	b.temimi@univ-eltarf.dz
08	الحماية الجنائية للمستثمر الناقل للتكنولوجيا في عقود الفرانشيز في القانون الجزائري	د.لاكلي نادية	جامعة عين تموشنت	nadia.lakli@univ-temouchent.edu.dz
09	جريمة تبييض الأموال	ط.د وفاء فتوى عبد النور ط.د شنيقي عبد الرحيم	جامعة الطرف	w.fetoui@univ-eltarf.dz a.cheniki@univ-eltarf.dz
10	جريمة تبييض الأموال الإلكترونية	د. صابر بن صالحية	جامعة الطرف	
11	جرائم الفساد المالي في ظل الرقمنة: بين تعزيز الحريات الاقتصادية وتشديد الرقابة	د. عباسى سهام د. وليد سليمان	المركز الجامعي بريكة	walid.slimane@cu-barika.dz
12	النظام القانوني للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في جرائم الاستثمار	د. خالد بو كوبية د. عبادي مروة	جامعة سوق أهرايس جامعة تبسة	K.boukouba@univ-soukahras.dz Maroua.abaidi@univ-tebessa.dz
13	خصوصية المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في جرائم الاستثمار	د. حداد فاطمة	جامعة تبسة	fatma.haddad@univ-tebessa.dz
14	إسناد المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في جرائم الاستثمار " دراسة في التشريع الجزائري	ط.د عوين لبنة د. أحمد حسين	جامعة الطرف	l.aouine@univ-eltarf.dz
15	خصوصية التدخل الجنائي في مجال الاستثمار	أ.د بو قرین عبد الحليم د. جعيرن نصر الدين	جامعة الأغواط	abdel.bougrine@lagh-univ.dz
16	"التحديات الإجرائية في ملاحقة جرائم غسل الأموال المرتبطة بالاستثمارات: الإشكاليات والحلول	أ. كريمة أمزيان ط.د عبد العزيز بو كفوسية	جامعة الطرف جامعة مستغانم	ameziane-karima@univ-eltarf.dz
17	جزاء الإخلال بالقواعد المنظمة لعملية إعادة التحويل إلى الخارج	د. سارة خريسي	جامعة سكيكدة	s.kherissi@univ-skikda.dz
18	جهود الجزائر لحماية الاستثمار من خلال مكافحة الفساد المالي: دراسة بين القانون الداخلي والاتفاقى	د. أسياخ سمير	جامعة بجاية	samir.assiakh@univ-bejaia.dz
19	الآليات القانونية لمكافحة جرائم الاستثمار: دراسة مقارنة بين التشريعات الدولية والمحلية	د. محمد أمين بن عبيد د. حواء سالم	جامعة غرداء	benabidmouhamedamin@gmail.com hawa@gmail.com
20	ظروف التشديد المنصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري الخاصة بجريمة عرقنة الاستثمار	د. بويرقق عبد الرحيم	جامعة سعيدة	a.bouberguiq@gmail.com



الرقم	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتتدخل	جامعة الانساب	البريد الإلكتروني
01	الإطار المفاهيمي لجرائم الاستثمار	د. سلطان محمد شاكر	جامعة سطيف 02	chakeryahoo980@gmail.com Wal366663@gmail.com
02	جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري بين المضمون والتنوع	د. عثمانى وليد د. أحمد غاوي د. كفالي جمال	جامعة تلمسان جامعة باتنة 01	ahmedghaoui80@gmail.com
03	لتعقيد القانوني والتنظيمي لجرائم الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية	د. شايفة بديعة د. طويسات عائشة	جامعة الاغواط	b.cheifa@lagh-univ.dz a.touissat@lagh-univ.dz
04	خصوصية الأركان المكونة لجرائم الاستثمار	ط.د عنو شيماء ط.د حداد ليندة	جامعة المدينة	annouchaima7@gmail.com Achachedjamel2@gmail.com
05	جدوى افتراض الركن المعنوي في جرائم الاستثمار -جرائم التهرب الضريبي الجمركي نموذجا-	د. عزو ز رشيد	المركز الجامعي مقية	rachidazzouz99@gmail.com
06	تبسيض الأموال كجريمة تهدد استثمارات الدول	د. بوعكار أسماء د. دبابش رحمونة	جامعة الطارف جامعة بسكرة	a.bouakkaz@univ-eltaref.dz debabechrahmouana@gmail.com
07	جريمة عرقنة الاستثمار في التشريع الجزائري	د. كباهم سلطانة د . زيد سليمية	جامعة باتنة 01 جامعة سطيف 02	Salimabouzid123@gmail.com kabahousol@gmail.com
08	مكافحة الجرائم الواقعة على العقار الصناعي بين قانون الاستثمار والتشريع العقابي الجزائري	أ.د لمعيني محمد	جامعة بسكرة	mohamed.lemaini@univ-biskra.dz
09	جريمة الرشوة في عملية الشراء العام في إطار الاستثمار	د. يحيى بدير	جامعة عين تموشنت	badiryahia46@gmail.com
10	جرائم الاستثمار المالي : جريمة غسل الأموال الالكترونية نموذجا	أ.صادق صياد	جامعة الطارف	s.sayad@univ-eltarf.dz
11	الجرائم المرتبطة بالاستثمار في التشريع الجزائري: الجرائم الواقعة على العلامة التجارية نموذجا	د. عبد العالى حفظ الله د. تقى الدين دغبوج	جامعة الوادي جامعة الطارف	ued.dz-univ abdellali@-haf dallah takidag@gmail.com
12	الحماية الجنائية للملكية الصناعية للمستثمر الأجنبي بدعوى التقليد	د. تواتي غيلاس	جامعة بجاية	ghiles.touati@univ-bejaia.dz
13	المواجهة التشريعية لافعال المساس بالاستثمار بين موجبات الفاعلية ومقتضيات الضمان	د. ساكري سعدي	جامعة ام البوachi	sakri.saadi @univ-oeb.dz
14	المسؤولية الجزائية للمستثمر المعنوي عن جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	د. بوداحرة كمال د. البرج احمد	جامعة غرداية	bouda.kamal@yahoo.fr dr.elbordj.ahmed@gmail.com
15	مسؤولية المستثمر كشخص معنوي عن الجرائم الاقتصادية	ط.د حمزة سطوح	جامعة سكيدة	h.satouh@univ-skikda.dz
16	التحديات والحلول في عصر الجرائم المالية	أ. د. فتيحة قريقر ط.د محمد كوريم	جامعة تامنogست	korikar.fatiha@gmail.com kourimmed75@gmail.com
17	مكافحة جرائم الاستثمار في الصناعات الدوائية بالجزائر	د. فاروق عريشة	المركز الجامعي اليزي	Oricha.farouk@cuilizi.dz
18	دور القطب الجزائري الاقتصادي والمالي في مكافحة الجريمة الاقتصادية - جريمة تبييض الأموال نموذجا	د. سعاد خلوط د. خروب رضا	جامعة قسنطينة 01 المركز الجامعي اليزي	souaad.khellout@gmail.com redhakharroub@gmail.com
19	آثار عدم امتثال المستثمر الأجنبي لضوابط إعادة تحويل رؤوس الأموال و العائدات الاستثمارية	د. جقيبوبى حمزة	جامعة بومرداس	hamza.djakboubi@gmail.com h.djakboubi@univ-boumerdes.dz
20	حدود الاختصاص القضائي في متابعة جرائم الاستثمار: إشكالات التطبيق في القانون الجزائري	د. عماد صوالحة	جامعة الوادي	soualhia-imad@univ-eloued.dz



الجلسة الخامسة: 13:00-10:00 الجزائر/ 14:00-11:00 غرينتش/ 15:00-12:00 مكة

رئاسة الدكتورة: بليدي دلال مقر الجلسة الدكتور : فارس مزوي

رابط الجلسة رقم 05: <https://meet.google.com/igu-jzxx-ywm>



الرقم	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتتدخل	جامعة الانتساب	البريد الإلكتروني
01	أنواع جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	د. جامل صباح	جامعة الطرف	djamel-sabah@univ-eltarf.dz
02	أركان جرائم الاستثمار بين القواعد العامة للقانون الجزائري و خصوصية مجال الأعمال- دراسة في التشريع الجزائري	ط.د سلطاني شريفة ط.د مصطفى حاج	جامعة تيارت	cherifa.soltani@univ-tiaret.dz mustapha.hadjadj1@univ-tiaret.dz
03	خصوصية الركن المعنوي في جرائم الاستثمار.	أ.د عز الدين عثمانى د. عفاف خذيري	جامعة نبسة	azdineatmani@yahoo.fr afafkhediri@yahoo.fr
04	جرائم مخالفة التشريع وتنظيم متعلق بحركة رؤوس الأموال في مجال الاستثمار	د. بوغاية كمال د. سلامي سمية	جامعة مسلية مركز جامعي ميلة	kamel.boubaya@univ-msila.dz
05	جرائم الاستثمار الإلكتروني: التحديات القانونية وسبل المواجهة	د. فتيسي فوزية	جامعة قالمة	fftissi@gmail.com
06	جريمة استثمار الوظيفة كصورة من صور جرائم الاستثمار في التشريع الأردني- دراسة مقارنة	د. عماري حورية	جامعة الطرف	h.amari@univ-eltarf.dz
07	قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة جرائم الاستثمار	أ.د عجابي الياس	جامعة مسلية	Ilyes.adjabi@univ-msil.dz
08	جريمة عرقلة الاستثمار في التشريع الجزائري	د. محمد لخضر دلاج د. خلف الله شمس الدين	جامعة سوق اهراس	m.delladj@univ-soukahras.dz c.khalfallah@univ-soukahras.dz
09	القانون رقم 18/22 للاستثمار: قراءة قانونية للمادة 37 المتعلقة بالإطار التجريمي لعرقلة الاستثمار	د. لامية مجدوب	جامعة قالمة	lamia.meha@yahoo.fr
10	جريمة عرقلة الاستثمار في التشريع الجزائري	د. فارس خطابي د. أحسن لخشين	جامعة سكيدة	fares.khatabi@gmail.com ah.lekhchine@univ-skikda.dz
11	جريمة عرقلة تنفيذ قرارات اللجنة الوطنية العليا للطعون الفاصلة في منازعات الاستثمار في التشريع الجزائري	د. أعميور فرحات	جامعة جيجل	amiourferhat@univ-jiel.dz
12	جريمة تقليد حقوق الملكية الفكرية للمستثمر في التشريع الجزائري	د. مناصرية حنان	جامعة تيسمسيلت	Menasria2017@gmail.com
13	جريمة التهرب الضريبي للمستثمر: قراءة في الاتفاقيات الجبائية الدولية والقوانين الضريبية الداخلية	د. خضار فايزة	جامعة الطرف	f.kheddar@univ-eltarf.dz
14	الاحكام الموضوعية لحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر	د. جلال عزيزي	جامعة جيجل	Djalel.azizi@univ-jiel.dz
15	الاطار المفاهيمي لمسؤولية الشخص المعنوي في جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	ط.د أحمد راجي مقدم د. زاوي رفيق	جامعة برج بوعريريج	mahmedradji@gmail.com
16	خصوصية المسؤولية الجزانية للشخص المعنوي في جرائم الاستثمار	د. موراد خليفة	جامعة باتنة 01	kmourad38@yahoo.fr
17	المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في جرائم الاستثمار	د. سهام رحال	جامعة الطرف	rahal-sihem@univ-eltarf.dz
18	دور الحماية الجزائية في استقطاب الاستثمار على ضوء القانون الجزائري	د. رابح بوحبيلة	جامعة جيجل	rabah.bouhebila@univ-jiel.dz
19	خصوصية القواعد الجنائية في جرائم الاستثمار	د. سعدون بلقاسم	جامعة الطرف	sadoun.belgacem16@gmail.com
20	أحكام الحماية الجنائية المقررة لمواجهة جرائم الاستثمار	د. حواس صباح	جامعة باتنة 01	sabah.haoues@univ-batna.dz

مناقشة عامة



الجلسة السادسة : 13:00-10:00 14:00-11:00 الجزائر / 15:00-12:00 غرينتش / مكة

رئاسة الدكتور: كمال بو عشة

مقر الجلسة الدكتور: نويري محمد الأمين

[رابط الجلسة رقم 06 :](https://meet.google.com/fxo-ewsx-jmw)



الرقم	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتتدخل	جامعة الانتساب	البريد الإلكتروني
01	ماهية جرائم الاستثمار	د. مروة فريحة أ.د. محمد هشام فريحة	جامعة مسيلة	marwa.fridja@univ-msila.dz
02	خصوصية جرائم الاستثمار وتعريف أركانها في التشريع الجزائري	د. درار عبد الهادي	جامعة تلمسان	abdelhadi.derrar.13@gmail.com
03	الحماية الجزائية للاستثمار في الجزائر بين الفصل الجنائي واستغلال النفوذ في ظل القانون 24-06	د. خليفى سمير	جامعة البويرة	s.khelifi@univ-bouira.dz
04	جريمة خرق الالتزامات التعاقدية في مجال الاستثمار في التشريع الجزائري	د. هناء بن عامر د. لزهر حرشى	جامعة أم البوachi	hanaben81@gmail.com lazharkharchi04@gmail.com
05	الضمانات الجزائية لحماية الاستثمار في الجزائر	د. حطابي أمينة د. سفيان جبران	جامعة وهران 02 جامعة وهران 02	Aminahattabi88@gmail.com djebrane1990@gmail.com
06	جريمة الرشوة في الصفقات العوممية وتأثيرها على الاستثمار .	د. غربي حورية	جامعة برج بوعريبيج	gharbihanane2017@gmail.com
07	خصوصية جريمة تحويل الأموال في مجال الاستثمار	طド لخضر بوالطين د. زكرياء يوعون	جامعة قسنطينة 01	boutinelakhdar1@gmail.com zakarya.bouaoune@yahoo.fr
08	الحماية الجنائية للعقارات الاقتصادي الموجه للاستثمار	د. لمبيري ياسين طド عقيل تيزيهان	جامعة البويرة	t.akil@univ-bouira.dz y.lamiri@univ-bouira.dz
09	الخصوصية الإيجارية لجرائم بورصة القيم المنقولة "جريمة نشر معلومات خطأ أو مضللة نموذجا"	د. قورية نذير	جامعة الطارف	Nadir.aabu@gmail.com
10	تجريم عرقلة الاستثمار بين فاعلية التطبيق وفعالية الحماية	د. بوشامي نجلاء د. ايمان لعميري	جامعة الطارف جامعة سطيف	bouchami-nejla@univ-eltarf.dz
11	تجريم عرقلة الاستثمار ضمان لترسیخ استثمار فعال	د. شرقى عبد الوهاب	جامعة الوادي	chergui-abdelouahab@univ-eloued.dz
12	تجريم عرقلة الاستثمار: خطوة نحو الإلاع الاقتصادي	د. بوعروج شعيب د. هواري حنان	جامعة قسنطينة 01 جامعة قسنطينة 02	chouaib.bouarroudj@gmail.com hhouari@esfc-constantine.dz
13	خصوصية جرائم عرقلة الاستثمار في التشريع الجزائري	د. رايس سامية	جامعة تبسة	samia.rais@univ-tebessa.dz
14	المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	د. أمينة حمدي	جامعة أم البوachi	hamdi.amina@univ-oeb.dz
15	المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي في جرائم الاستثمار	أ.د. نادية والي أ.د. معزوز دليلة	جامعة البويرة	nadiaouali200@gmail.com
16	ضوابط الاستثمار في ميزان الشريعة الإسلامية	د. يوب محمد	جامعة سكيكدة	mohamed.youb@univ-skikda.dz
17	التأصيل الفقهي لركن الاستثمار في المسؤولية الجنائية للمستثمر	د. بن منصور محمد أمين	جامعة تلمسان	maritimthec@gmail.com
18	المسؤولية الجنائية في جرائم الاستثمار	د. زكرياء عليوط د. فتنى رضا	المركز الجامعي تبيازة	Zakaliouat@gmail.com">Zakaliouat@gmail.com RIDAHFETNI35@GMAIL.COM
19	الآليات المعتمدة للحد من جرائم المالية وعلاقتها بالاستثمار	أ.د. بوبرة طارق	جامعة قسنطينة 01	boubetra.tarek@outlook.fr
20	المسؤولية الجزائية عن المساس بالاستثمار على ضوء القانون 06-24 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائري	د. مبدوعة الأخضر	جامعة بومرداس	l.mebdoua@univ-boumerdes.dz



الجلسة السابعة: 13:00-10:00 14:00-11:00 15:00-12:00 غرينتش / مكة

رئاسة الدكتور: رحال سهام مقر الجلسة الدكتور: دغبوج تقى الدين

[رابط الجلسة رقم 07](https://meet.google.com/vbr-jfpf-fcm)



الرقم	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتتدخل	جامعة الانساب	البريد الإلكتروني
01	الجرائم المتعلقة بالاستثمار : دراسة في ماهيتها وتصنيفاتها	د. بوعشة كمال	جامعة الطارف	bouachakamel@gmail.com
02	إشكالية التكليف القانوني لجرائم الاستثمار	أ.د خودالية فوزاد	جامعة الطارف	fouedkhoualdia@gmail.com
03	صور جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	د. بن نولي زرزور	جامعة الطارف	benzarzour@gmail.com
04	الحماية التشريعية للاستثمار بين التكريس الدستوري والتطبيق الجزائري	د. روان حسن كمال	جامعة عين تموشنت	kamel.rouane@univ-temouchent.edu.dz
05	حماية الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية المستدامة	أ.د غريب منية	جامعة الطارف	m.gherib@univ-eltarf.dz
06	ترقية قطاع الاستثمار في ظل الحماية القانونية	د. لونيسى محمد د.سعادي عماد	جامعة الطارف	m.lounissi@univ-eltarf.dz saadi-imad@univ-eltarf.dz
07	اليات تدعيم الاستثمار من خلال النص الجزائري	د. بوعزيز عبد الوهاب	جامعة الطارف	sofianeouaziz24@gmail.com
08	الخصوصية القانونية لجرائم الاستثمار : دراسة في الأركان والعمليات الإجرامية للملحقة والمتابعة	أ.د عاشور نصر الدين	جامعة بسكرة	n.achoure@univ-biskra.dz
09	الحكومة كآلية مستحدثة لحماية الاستثمار	د. لمين هماش	جامعة الطارف	lamine.hemmeche@gmail.com
10	الحماية الجنائية للاستثمار ودورها في تكريس الأمن القضائي	د. دندة مراد	جامعة باتنة 01	mouraddroit05@gmail.com
11	السياسة الجنائية الجزائرية لحماية الاستثمار "تجريم عرقلة الاستثمار	د. بن لعامر وليد د.مقرى صونيا	جامعة مسيلة	walid.belameur@univ-msila.dz sonia.makri@univ-msila.dz
12	المؤهلية الجزائرية لعرقلة الاستثمار في التشريع الجزائري	د. أميمة بومحاف د. جلاب شافية	جامعة الوادي	OUMAIMA-BOUMEHDAF@univ-eloued.dz chafia-djellab@univ-eloued.dz
13	خصوصية السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الاستثمار : بين الردع العام وحماية النظام الاقتصادي	د. علاوة حنان	جامعة بجاية	allaoua.hanane6@gmail.com
14	تأثير جرائم الفساد على بيئة الاعمال و مناخ الاستثمار	د. بوستة جمال د. بن طاهر أمنة	جامعة أم البواقي	Boussetta.djamel@univ-oeb.dz bentahar.amina@univ-oeb.dz
15	خصوصية قواعد الإثبات في جرائم الاستثمار	د. غرابيبة خولة	جامعة الطارف	drgheraibia.khaoula1992@gmail.com
17	المؤهلية الجنائية للشخص المعنو في الجريمة الاقتصادية	د. زيد الخيل توفيق	جامعة الطارف	Zidelkhil.toufik6@gmail.com
18	المؤهلية الجنائية للشخص المعنو عن جرائم الاستثمار في القانون الجزائري	د. عطوي حنان	جامعة الطارف	hanane23atoui@gmail.com
19	ضوابط مسؤولة الأشخاص المعنوية الجنائية عن جرائم الاستثمار.	د. طوطاوي محمد أمين د. بولسينة هشام	جامعة سكيكدة جامعة عنابة	ma.toutaoui@univ-skikda.dz hichem.boulcina@univ-annaba.dz
20	The Formation of the Algerian National Agency of Foreign Trade and Its Role in Investment Promotion and Corruption Prevention by Virtue of the Executive Decree no. 04 – 174 in 2004 (A Descriptive Analytical Study)	د. محمد جبر السيد عبد الله جميل	كلية العلوم الإسلامية القاهرة جمهورية مصر العربية	muhamadgameel141@gmail.com



الجلسة الثامنة: 13:00-10:00 الجزائر / 14:00-11:00 غرينتش / 15:00-12:00 مكة

رئاسة الدكتور: بوستة زهر الدين مقر الجلسة الدكتور: زيد الخيل توفيق

رابط الجلسة رقم 08 : <https://meet.google.com/iar-ugog-pwy>



الرقم	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتتدخل	جامعة الانتساب	البريد الإلكتروني
01	صور الجرائم الواقعية على الاستثمار	د. فتشي خديجة د. مخربش فواد	جامعة فلسطينية 01	guechi.khadidja@gmail.com mekherbechefouad@gmail.com
02	الجرائم الاستثمارية في التشريع وأشكالها	د مشوك لامية	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	lamiapolitique@gmail.com
03	مفهوم الجرائم المعرفة للاستثمار	د. كرماش هاجر د. يحيى راوية	جامعة باتنة 01	hajar.kermeche@univ_batna.dz rawia.yahia@univ_batna.dz
04	" تكريس مبدأ شفافية الاستثمار من خلال محاربة الفساد "	د. ايمان بوشارب	جامعة قالمة	dr.bouchareb.univ.guelma@gmail.com
05	الأمن السيبراني: دعامة رئيسية لبيئة استثمارية آمنة	ط. د. بن شعيب بوسيف د. جندولى فاطمة زهرة	جامعة سيدى بلعباس	nassim.abs.bouc@gmail.com Fatimadjendouli22@gmail.com
06	حرية الاستثمار ما بين تشجيع المبادرة الاقتصادية ومكافحة الاجرام الاقتصادي	أ. د. بن صالح محمد الحاج عيسى د. سي ناصر محمد	جامعة الأغواط	Bensalahmohamedhadjaissa@gmail.com
07	الاطار الجزائري للاستثمار في الجزائر ضمانة للردع ام عوائق للاستثمار	د. مقران سماح د. حمادي محمد رضا	المركز الجامعي ايلىزي	Samah.mokrane@cuillizi.dz Med-ridha.hamadi@cuillizi.dz
08	الرسوة الدولية للموظف المحلي في مجال الاستثمار الأجنبي	د. صانف عبد الله شكري	جامعة عين تموشنت	yahia.badir@univ-temouchent.edu.dz
09	حماية سرية المعاملات المالية ومواجهة الجرائم الاستثمارية: البحث عن توازن بين الحقوق والواجبات	أ. د. مستاري عادل أ. د. نسيغة فيصل	جامعة بسكرة	a.moustari@univ-biskra.dz
10	جريمة عرقلة الاستثمار في القانون الجزائري:- الأسباب، الأبعاد القانونية، والعقوبات المقررة	د. طويل مريم	جامعة تلمسان	touilmeryem91@gmail.com
11	حماية الجنائية لمكانة المستثمر على ضوء قانون العقوبات	د. حيرش نور الدين ط. د. سوفال خديجة مروة	جامعة معسكر	hairechnou@univ-mascara.dz Soufalkhadidja11@gmail.com
12	الجريمة الاقتصادية المرتبطة بجرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	د. محمد الأمين نويري	جامعة الطارف	m.nouiri@univ-eltarf.dz
13	المسؤولية القانونية عن جرائم الاحتيال والنصب المالي الإلكتروني	د. بوستة زهر الدين	جامعة الطارف	boucetta-zahr-edine@univ-eltarf.dz
14	المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي في جرائم الاستثمار	د. مروة بومعزة	جامعة الطارف	droitpenal481@gmail.com
15	تجربة دولة المملكة العربية السعودية في مكافحة الجرائم الاقتصادية	د. بوزيد سراجني د. عبد الله بن جداه	جامعة فلسطينية 01 جامعة تبسة	bouzid.seraghni@umc.edu.dz jedouab dallah@gmail.com
16	خصوصية جرائم الاستثمار في التشريع الجزائري	د. طارق بودينار	جامعة سكيكدة	t.boudinar@univ-skikda.dz
17	الآليات الوطنية لمكافحة الجرائم المتعلقة بالاستثمار - قانون مكافحة الفساد قواعد الصرف حرفة روس الاموال نموذجا	د. علال ياسين د. يلس اسيا	جامعة قالمة	allel.yacine@univ-guelma.dz yalles.assia@univ-guelma.dz
18	دور المجالس النقفي والمصرفي في مكافحة الجرائم المالية في القطاع المالي والمصرفي	أ. أرزقي تيري	جامعة بجاية	Arezki.tebri@univ-bejaia.dz
19	خصوصية المسؤولية الجنائية في جرائم الاستثمار- المسؤولية الجنائية عن فعل الغير	د. نصر الدين العايب	جامعة الطارف	laib-nasreddine@univ-eltarf.dz
20	الحماية الجنائية للعملة الصعبة من تهريبها في اطار الاستثمارات الوطنية	د. بو عمامة زكرياء د. فاسة عبد الرحمن	جامعة البويرة	z.bouamama@univ-bouira.dz a.kassa@univ-bouira.dz

مناقشة عامة

مراكش اختتام أشغال الملتقى الدولي:

- ✓ قراءة التوصيات
- ✓ كلمة رئيس الملتقى
- ✓ تسليم الشهادات للمشاركين
- ✓ اختتام أشغال الملتقى الدولي

رابط الجلسة الختامية : <https://meet.google.com/hwy-kpka-xap>



الملتقى الدولي الأول الحضوري وعن بعد حول :

الحماية الجنائية للاستثمارات في ظل تنامي الجريمة المالية والاقتصادية وبطء الاحتواء

يوم 04 ماي 2025

كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشادلي بن جيد - الطارف

بطاقة مشاركة

الاسم واللقب: مقرى صونيا	الاسم واللقب: بن لعامر وليد
الوظيفة: أستاذ محاضر(ب).	الوظيفة: أستاذ محاضر(ب).
التخصص: قانون خاص	التخصص: قانون خاص
المؤسسة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة المسيلة	المؤسسة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة المسيلة
الهاتف : 06.67.35.15.65	الهاتف: 06.76.49.01.20
البريد الإلكتروني: sonia.makri@univ-msila.dz	البريد الإلكتروني: walid.belameur@univ-msila.dz

محور المشاركة : الأحكام الاجرائية المقررة لمتابعة جرائم الاستثمار.

عنوان المداخلة: السياسة الجنائية الجزائرية لحماية الاستثمار " تجريم عرقلة الاستثمار".

لغة المداخلة: اللغة العربية

السياسة الجنائية الجزائرية لحماية الاستثمار" تجريم عرقة الاستثمار".

ملخص:

إن ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتأتى إلا من خلال جملة من الاصلاحات الاقتصادية كرستها الدول قصد تحقيقها، والوصول إلى الاهداف المرجوة منها، ويدع الاستثمار، وآليات جذبه إليها وتوطينها من أبرز الاصلاحات المكرسة في هذا الشأن، والذي بموجبه تقررت جملة من السياسات لضمان جذب الاستثمارات إليها على غرار الحوافز والضمادات، فكان لزاماً على الدول تقرير سياسة جنائية في مجال الاستثمارات، والتي بموجبها يتطامن المستثمر لحماية ممتلكاته، ورأس ماله دون أي خوف أو تأثير مباشر أو غير مباشر على مصالحه الاقتصادية، وبالنسبة للدولة فإن ما أسفرت عليه التجربة الاقتصادية في الدول خاصة النامية منها وجود طوائف وأشخاص ذوو مراكز مرموقة، ومناصب مالية وسياسية في الدولة قامت بتغليب مصالحها الشخصية على حساب نجاعة المشاريع الاستثمارية، فكان لزاماً على الحكومات التصدي لها، وهذا ما أقره المشرع الجزائري في قانون العقوبات الجديد 24-06 بتجريمه لكل الأفعال أو السلوكيات، والتي من شأنها عرقة الاستثمار، وهذا بهدف ضمان جذب الاستثمارات بشكل آمن وتجسيدها بشكل فعال من أجل تحقيق متطلبات الدولة التنموية.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الاقتصادية- الاصلاحات الاقتصادية- الاستثمار - عرقة.

Abstract:

The necessity of achieving economic development can only be achieved through a set of economic reforms that countries have dedicated to achieving them and reaching the desired goals. Investment, and the mechanisms for attracting and localizing it, are among the most prominent reforms dedicated in this regard, according to which a set of policies were decided to ensure attracting investments, such as incentives and guarantees. It was imperative for countries to establish a criminal policy in the field of investments, according to which the investor is compelled to protect his property and capital without any fear or direct or indirect impact on his economic interests. As for the state, what the economic experience in countries, especially developing ones, has resulted in is the presence of sects and individuals with prestigious positions, and financial and political positions in the state that have prioritized their personal interests at the expense of the effectiveness of investment projects. It was imperative for governments to confront them, and this is what the Algerian legislator approved in the new Penal Code 24-06 by criminalizing all acts or behaviors that would hinder investment, with the aim of ensuring the safe attraction of investments and their effective embodiment in order to achieve the state's development requirements.

Key words: Economic crime - economic reforms - investment - obstruction.

مقدمة:

سعيا من الجزائر وفي خضم المستجدات الدولية، وما ترتب عنها من متغيرات جديدة بين الدول في ظل العلاقات الدولية الحالية خاصة على المستوى الاقتصادي، والتي نجد من أبرزها كيفية توفير مناخ ملائم للاستثمار، وآليات جذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق قامت الجزائر على العمل على توفير الظروف المناسبة، وكذا الشروط المساعدة والمحفزة على جلب الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال توفير بيئة قانونية وتشريعية تضمن حماية حقوق المستثمرين ومصالحهم.

وأمام المستجدات التي يطرحها الاستثمار، والتي تقتضي وجوبا استحداث منظومة أمن استثماري يعمل على تخفيض معدل الظواهر الإجرامية التي قد تهدد البيئة الاقتصادية نتيجة لوجود الفساد المالي والإداري المعرقل والمهدد للأمن الاستثماري ، مما يحول دون تحقيق الدولة لأهدافها.

وإن هذا الأمر لا يتأتي إلا من خلال سياسة جنائية رادعة لهذا النوع من الجرائم التي قد تهدد الاقتصاد الوطني، وهذا ما أقره المشرع الجزائري من خلال تجريمه لكل فعل أو سلوك من شأنه عرقلة الاستثمار، وهذا مسيرة للإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من قبل المشرع الجزائري ومرافقه المسيرين والمستثمرين ، وجذب الاستثمارات.

الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في الحد من الجرائم التي تعرقل الاستثمارات تحقيقا لسياسة جنائية رشيدة في مجال الاستثمارات؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية نتبع الخطة التالية:

المحور الأول: تجريم عرقلة الاستثمار آلية لتكريس الإصلاحات الاقتصادية.

المحور الثاني: دور المشرع الجزائري في مكافحة جريمة عرقلة الاستثمار.

المحور الأول: تجريم عرقلة الاستثمار آلية لتكريس الإصلاحات الاقتصادية.

يحظى موضوع الاصلاح الاقتصادي بالاهتمام الكبير من قبل جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، فليس هناك اقتصاد في العالم لا يشجع عملية الاصلاح الاقتصادي، وذلك بغرض استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إذ تستند جهود الاصلاح إلى تنشيط قوى السوق وتحرير المنافسة.¹

ولقد قام المشرع الجزائري تحقيقا لهذا الشأن بتكريس جملة من الإصلاحات الاقتصادية تضمن نجاعة البيئة الاستثمارية، وجذب الاستثمارات الأجنبية بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن فكرة الإصلاحات الاقتصادية في البيئة الاستثمارية تهدف بالأساس إلى دعم الاستثمارات الداخلي، وجذب الاستثمارات الخارجية، واتباع آلية اقتصادية معينة مع مراعاة اعتبار للبيئة المحيطة التي تحتضن هذه الاستثمارات.²

ولقد أفرزت سياسة الإصلاح والتحولات الاقتصادية والافتتاح الاقتصادي في بعض الدول العربية على العالم العديد من الجرائم الاقتصادية، وكان من أهم الملامح الأساسية لسياسة الافتتاح الاقتصادي في بعض الدول العربية الإفراط التشريعي وارتجالية القرارات، حيث صدرت بعض القوانين والقرارات المشبوهة وغير المحكمة أو المنسجمة مع الواقع، تلا ذلك إدخال المزيد من التعديلات المستمرة والسريعة على هذه القوانين في فترات زمنية وجيزة لا تتجاوز بعض الأحيان شهوراً أو أياما.³

وعلى هذا الأساس، وانطلاقاً من مراعاة هذا الجانب المهم في عملية الإصلاح الاقتصادي، فقد قام المشرع الجزائري بالنص على تجريم كل فعل أو سلوك من شأنه عرقلة الاستثمارات.⁴

أولاً: اعتبار عرقلة الاستثمار من قبيل الجرائم الاقتصادية: إن التنافسية الكبيرة التي تشهدها دول العالم على جذب الاستثمارات وتوطينها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يستوجب اتباع استراتيجية تقوم على ضمان حماية الاستثمارات بكافة أشكالها وأساليبها، وتحميل من يعطلها المسؤولية الكاملة ، ومعاقبته بشكل رادع.⁵

ومما يجب الإشارة إليه أن الانتشار الرهيب للاستثمارات، وبروز أنماط كثيرة للاستثمارات قد دفع بالدول إلى اللجوء إلى تجريم كل الأفعال التي من شأنها عرقلة ومساس بالاستثمارات، الامر الذي يستوجب تسلیط الضوء على الجرم الاقتصادي، وتحديد ما إذا كانت جريمة عرقلة الاستثمارات من قبيل الجرائم الاقتصادية.

1-تعريف الجريمة الاقتصادية: ينطلق البعض في تحديد الجرائم الاقتصادية بأنها كل عمل أو امتياز يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو لحماية السياسة الاقتصادية للدولة، فهي جرائم الاستفادة بغير حق على حساب الاقتصاد العام، وهي جرائم الإخلال بتنفيذ الالتزامات الاقتصادية وجرائم التأثير على الثقة المالية العامة، ويمكن إجمالها تحت عنوانجرائم الماسة بالاقتصاد القومي، وعليه فإن الجريمة الاقتصادية من ضمن المعوقات التي تقلل من جودة مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي تعكس طردا على الاقتصاد الوطني ، وذلك لكون الجريمة الاقتصادية يصعب حصرها وتحديدها إذ هي في تسامي مستمر.⁶

حيث تعد الجريمة الاقتصادية كل عمل أو امتياز يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة ، إذ نص على تجريمه في هذا القانون أو في القوانين الخاصة ، أوهي كل اعتداء على مصلحة تتعلق باقتصاد الدولة أو أحد أفرادها أو السياسة الاقتصادية المتتبعة لها، حيث يمثل هذا الاعتداء مخالفة للنص او لائحة نص عليها القانون، ومن يتعدى على ما حدده القانون من جرائم اقتصادية يكون مستحقاً للعقاب.⁷

وبتسلیط الضوء على احكام الأمر 180-66 المتعلق بإحداث مجالس قضائية بقمع الجرائم الاقتصادية⁸ ، والذي يهدف إلى قمع الجرائم التي تمس بالثروة الوطنية والخزينة العامة والاقتصاد الوطني، والتي يرتكبها الموظفون والأعوان من جميع الدرجات التابعون للدولة، والمؤسسات العمومية، والجماعات

المحلية، والجماعات العمومية، ولشركة ذات الاقتصاد المختلط، أو لكل مؤسسة ذات الحق الخاص تقوم بتسيير مصلحة عمومية أو أ عملاً عمومية، فإننا نجد بأنها تعمل بالتكامل مع احكام المادة 418 من قانون العقوبات المعدل السابق الذكر، والذي ينص على تجريم كل من يقوم بسوء نية وبأي وسيلة بأعمال أو ممارسات تهدف إلى عرقلة الاستثمار، كونها عرقلة الاستثمار يعد من قبيل الأفعال التي ترمي إلى الاضرار بالاقتصاد الوطني.

ثانياً: **أشكال جريمة عرقلة الاستثمار:** بالرجوع لأحكام المادة 418، 419 من قانون العقوبات المعدل السابق الذكر، فإن الأفعال التي تؤدي إلى عرقلة الاستثمار تأخذ أشكالاً عدّة ، فنجد جرائم الفساد ، جريمة الصرف ، الجريمة الجمركية

1_جرائم الفساد من قبيل الجرائم الماسة بالاستثمار: تعد جرائم الفساد من قبيل الجرائم الماسة بالاستثمار ، والتي تعرقل عملية الاستثمار، حيث أن جرائم الفساد هو من ضمن الجرائم الأكثر خطورة، والتي تتخر الاقتصاد الوطني.⁹

ومن ثم فإن الفساد يتفاوت في مظاهره ما بين الرشوة والاحتيال إلى التحولات الاجتماعية السياسية لأقصى درجة. ولا يقود الفساد، رغم ذلك، إلى الانهيار على الدوام. وإنما في بعض الأحيان، قد يفهم الفساد بشكل أفضل على أنه الطريقة المثلثة لإنجاز الأمور عندما يُنظر إلى الطرق المتقوقة أخلاقياً باعتبار أنها لا محل لها أو معيبة أو مكلفة للغاية. وبعيداً عن الانهيار، يمكن أن يؤدي الفساد إلى نمط متسلط من السلوكيات غير الأخلاقية يستمر ويتكبر على مدار سنوات عديدة.¹⁰

ويمكن تحديد أشكال مظاهر الفساد الماسة بعمليات الاستثمار في النقاط التالية:

- **سوء استخدام السلطة:** وذلك من خلال قيام أصحاب المناصب العليا في الدولة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، وهذا على حساب الاهتمام ببرامج التنمية، وتسهيل العمليات الاستثمارية، ومن ذلك المنطق يتم قبول الرشوة، والقيام بعمليات اختلاس الأموال، والابتزاز ، والاحتيال، وأعمال المحاباة.¹¹

- **التهرب الضريبي:** وذلك من خلال الممارسات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بهدف تجنب الحدث المنشئ لها، والذي يتخد شكلين إما عن طريق لجوء الأفراد إلى الثغرات في قانون الضرائب مما يمكنهم من التخلص من دفع الضرائب المستحقة، وإما مخالفة الخاضعون للضرائب للأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير، والرشاوي للهروب من دفع الضرائب المستحقة عليهم.¹²

وتحمي الجريمة الضريبية عن سائر الجرائم بأنها تتضمن اعتداء على مصلحة الخزانة الضريبية، وقد نظم القانون في سبيل ضمان هذه المصلحة وتأكيدها القواعد التي من شأنها التتحقق من توافر الواقعية المنشئة للضريبة، وضبط وعائهما، وضمان تحصيلها وفرض عقوبة معينة على مخالفة هذه القواعد، حيث تتصب الأحكام الموضوعية عموماً في النشاطات المكونة لها والتي تستهدف التتحقق من توافر الواقعية المنشئة وضبط وعائهما، جريمة عدم الاستقرار في الميعاد والإلقاء ببيانات خاطئة، والامتاع عن تقديم

الدفاتر والأوراق والمستندات أو إلاتها، أما الجرائم التي تستهدف ضمان تحصيل الضريبة فمصالحها عدم دفع الضريبة في الميعاد، واستعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة.¹³

- الرشوة: حيث أن الرشوة تؤثر تأثيراً مباشراً على تكلفة المعاملة، فهي تزيد من تكلفة السلعة، وتكلفة إنجاز المشاريع أكثر من حدها المعقول، وكما يمكن أن تكون أيضاً في الصفقات المرتبطة بالخارج مما يساهم في زيادة تكلفة الواردات، وهو ما يؤثر سلباً على زيادة انخفاض العملة الصعبة للدولة.¹⁴

2- جريمة التهريب الجمركي من قبيل الجرائم الماسة بالاستثمار: يعتبر التهريب الجمركي من أكثر الجرائم الاقتصادية خطورة فهو صورة من صور الخروج على السياسة التجارية الخارجية وادواتها ومن شأنه ان يؤثر سلباً على المؤسسات الناشئة ويشوه قوانين المنافسة المشروعة كما يثبط كل رغبة في الاستثمار ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل له مضامين وابعاد سياسية، امنية، صحية وزراعية.¹⁵

وتظهر خطورة الجريمة الجمركية في مساسها بالاقتصاد الوطني، وكذا تهديدها باستقرار الدول، من خلال الحيل والتملص المستعمل من طرف مرتكبي الجريمة الجمركية، فالجريمة الجمركية معروفة منذ عهد بعيد، وظلت معظم التشريعات محتفظة بمبدأ العقاب عليها، حماية لنظامها الجمركي ومراعاة الكثير من الاعتبارات التي تمس مصالح الدولة وخاصة من الناحية الضريبية والاقتصادية.¹⁶

وإن جريمة التهريب الجمركي على عمليات الاستثمار خاصة الأجنبي منه تمثل في الحركة غير المشروعة لرؤوس الأموال من خلال عمليات التهريب التي تتم عن طريق دخول السلع بطريقة غير شرعية، وبطبيعة الحال خروج العملة الصعبة بطريقة غير مشروعة.¹⁷

فعملية التهريب تخلق بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء فالمستثمر الأجنبي في قطاع التصنيع، على سبيل المثال، قبل أن يتخذ قرار دخول أي سوق (بلد) للاستثمار فيه، أول ما يحرص على معرفته هو مدى توفر الحماية القانونية للمنتجات التي سيقوم بتصنيعها في ذلك السوق، بمعنى آخر.. هل هناك نشاط تهريب يهدد من القيمة التنافسية للمنتجات المزمع تقديمها في ذلك السوق أم لا؟¹⁸.

وهناك الكثير من الآثار السلبية للتهريب حيث يعتبر معيول هدام لقدرات الدولة، و تدمير الصناعة المحلية نتيجة للمنافسة الغير متكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية بدون دفع رسوم جمركية مما يجعلها رخيصة أمام المستهلك المحلي الذي بدوره يحجم عن شراء المنتجات المحلية، وينجم عن ذلك انخفاض الانتاج المحلي الذي بدوره يفضي الى تسريح جزء من القوى العاملة التي تتضمن الى طابور البطالة والفقر الذي تعاني منه الدول النامية بشكل كبير، وكذا حرمان خزينة الدولة من الإيرادات الجمركية المفروضة على تصدير واستيراد السلع، وفي ذلك إفقار لخزينة الدولة مما يؤثر على عملية تبني المشاريع التنموية، من خدمية ونتاجية في البلاد، فضلاً عن إغراق السوق المحلية بمنتجات لم تخضع لمعايير وفحوصات

الجودة والمقاييس مما يعرض المستهلك للعديد من المخاطر الصحية والاقتصادية التي تشكل معالجتها عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة.¹⁹

3- جريمة الصرف من قبيل الجرائم الماسة بالاستثمار: إن جريمة الصرف تضرّ بالأساس بالثقة البنكية والمالية، وهو الامر الذي يفقد الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطن، واسترداد الاموال والقيم المنقوله دون تصريح مسبق مما يؤثر سلباً على السياسة الاقتصادية، مما ينطوي عليه من مخاطر وأضرار على مستقبل الدولة خاصة عبر تغذية السوق الموازية على حساب السوق الرسمية، وعلى هذا الأساس فإن جريمة الصرف تساهم بشكل كبير في الفساد المالي، وتمس بالوضع المالي للدولة، وتبعاً لذلك الإضرار باقتصاد الدولة، وقد أولى المشرع الجزائري عناية مشددة في هذا المجال، لارتباطه الوثيق بعمليات الاستثمار الاجنبي ، باعتبار أن هذا الأخير مجال خصب لتهريب الاموال إلى الخارج تحت مسمى الاستثمار ، وبموجبها تعد من قبيل الاعمال الماسة بالهدف الأسمى من العملية الاستثمارية.²⁰

المحور الثاني: دور المشرع الجزائري في مكافحة جريمة مساس بالاستثمار:

يعتبر الاستثمار بكل أنواعه العنصر الرئيسي والمساهم الفعال في التنمية الاقتصادية، إذ يعتبر من إحدى الوسائل التي تحسن الوضعية الاقتصادية، وذلك من خلال دوره في خلق ثروات جديدة تساهم في زيادة مستوى دخل الأفراد ، وقد انتهت الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ولقد عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وذلك بفضل سياسات عديدة مثل سياسات الحواجز ، وكذا سياسة ردعية لتجريم الأفعال التي من شأنها المساس بالاستثمار ، وهذا ما تمضي عنه التعديل الجديد المتعلق بقانون العقوبات، وذلك بهدف تحرير فعل الاستثمار ، وحماية المسيرين ، وكل فاعلي الاقتصاد.

أولاً: تجريم كل مساس بالاستثمار في قانون العقوبات الجديد 24-06: بين تجريم فعل الإدارة ، وتجريم عرقلة الاستثمار خططت الحكومة الجزائرية لخوض معركة صريحة ضدّ البيروقراطية، والتي أحدثت الكثير من الضرر بخطط الانعاش التي كان الاستثمار فيها منذ فترة طويلة رهينة لإملاءات خفية معارضة تنظيف مناخ الأعمال لجعله بيئة صحية وهادئة وجيدة، ومن خلال التعديل الذي جاء به المشرع الجزائري لقانون العقوبات تمكنت السلطة التنفيذية أخيراً من وضع يدها على كل ما يعيق الانطلاق الاقتصادية، وذلك بهدف الوصول إلى السرعة المطلوبة، وتوضيح الجهود المبذولة لإنجاز المشاريع، ومنح المستثمرين الثقة التي يرغبون فيها للقيام بمشاريعهم الاستثمارية على أكمل وجه.²¹

هذه التعديلات التي تضمنها قانون العقوبات لتجريم كل الأفعال الماسة بالاستثمار هو من قبيل التزامات رئيس الجمهورية بتحسين مناخ الاستثمار ، والتي ظلت معلقة لفترة طويلة حسب تقدير البيروقراطيين ، ومن خلال إضافة هذا القانون الذي يجرم العقبات أمام الاستثمار في الشبك الوحيد ، ورقمنة الإجراءات فإن الحكومة قد ميزت أخيراً بين الحدود المفيدة وغير المجدية للجريمة الاقتصادية.²²

ثانياً: العقوبات المقررة لجريمة عرقلة الاستثمار: مما لا شك فيه أن التخلف الاقتصادي الذي يهدد جوانب التنمية الاقتصادية هو عمل أيداد خفية منتشرة في جميع أنحاء تروس الوطن، وذلك لوضع العرقل في طريق القطاعين العام والخاص الاستراتيجيين، كون هذه الأيدي منشغلة بعرقلة القرارات في القطاع العام، وتجميد الاستثمارات الخاصة لأسباب تافهة تتعلق بالأرجح بمنافع خاصة، تعمدت التعطيل ، وذلك قصد الإضرار بطنومحات الدولة الجزائرية للانضمام إلى حظيرة البلدان المتقدمة.²³

وبهذا عممت الجزائر بمساهمة الخبراء الاقتصاديين والماليين، تحت اشراف رئاسة الجمهورية إلى التصدي إلى كل الأفعال التي من شأنها عرقلة والمساس بالاستثمارات ، حيث تم تعديل قانون الاستثمار بما يرمي إلى تحrir فعل الاستثمار وحماية المسيرين وكل فاعلي الاستثمار ، حيث تضمن جملة من العقوبات حدتها المادة 418 من قانون الاستثمار الجديد بقولها²⁴ "يعاقب بالحبس من 01 سنة إلى 03 ثلاث سنوات ، وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج كل من يقوم بسوء نية ، وبأي وسيلة بأعمال أو ممارسات تهدف إلى عرقلة الاستثمار.

وتكون العقوبة من 03 ثلاث سنوات إلى 07 سبع سنوات ، وبغرامة من 500.000 دج إلى 700.000 دج إذا كان الفاعل من سهلت له وظيفته ارتكاب الجريمة".

وحماية للاقتصاد الوطني فقد حددت المادة 419 عقوبات في هذا الشأن، وذلك بالنص على²⁵ تكون العقوبة من 08 ثمانية سنوات إلى 10 عشر سنوات، وبغرامة من 800.000 دج إلى 1.000.000 دج إذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في المادة 418 قصد الإضرار بالاقتصاد الوطني.

يرفع الحد الأقصى للحبس إلى 12 اثنى عشر سنة وبغرامة إلى 1.200.000 دج إذا كان الفاعل من سهلت له وظيفته ارتكاب الجريمة.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية فإن سياسة تجريم الأفعال الماسة بالاستثمار يعد من قبيل الاصلاحات الاقتصادية التي تعهد بها رئيس الجمهورية ، وذلك للحد من كل الأشكال التي تهدد الأمن الاقتصادي وانضمام الجزائر إلى المنظمات الاقتصادية التي تشترط وجود سياسة ردعية تكفل تحقيق ومتطلبات الاستثمار داخل الدولة، وذلك لكون التنافسية الاقتصادية ، وجذب الاستثمارات وتوطينها تستوجب اتباع استراتيجية تقوم على ضمان الاستثمارات بكلفة أشكالها وأساليبها، وتحميل كل من يعطليها المسؤولية القانونية الكاملة.

حيث أن الجرائم الماسة ، أو التي تعرقل جذب الاستثمارات الاقتصادية، كونها تقلل من جودة مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي تتعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

وعليه فإن التعديل الذي جاء به قانون العقوبات الجديد يعد اضافة قيمة لجلة الاصدارات الاقتصادية المنتهجة من طرف المشرع الجزائري لتشجيع الاستثمارات، والدفع بالنموذج الاقتصادي الجديد للتنمية الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحرير فعل الاستثمار، وحماية المسيرين وكل الفاعلين الاقتصاديين ، وهذا بالأساس يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومواكبة التطورات للوصول إلى مصادف الدول المتقدمة.

وعليه فالمساس بالاستثمار ، أو عرقلة الاستثمار وفق المفهوم الراوح يمكن أن نعرفها كل فعل أو امتناع تم النص على تجريمه في قانون العقوبات أو في غيرها من القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية وذلك استناداً إلى سيادة التجريم التي تتبعها كل دولة . وعلى الرغم من الآليات الدولية الوطنية التي تسعى إلى التصدي إلى كل فعل ماس بالاستثمار إلا أنها لا تزال عاجزة عن التحكم فيها.

ومن هذا المنطلق فإنه من الضرورة أن نكشف الجهود في المجال وذلك بـ:

- تسخير مختصين للوقوف على الأسباب الحقيقة للمساس سواء كانت أسباب اقتصادية سياسية أو اجتماعية، وذلك لإمكان اختيار انجح الوسائل لتقليل انتشارها واستفحالها.
- وضع تقنيات مستقلة تحدد فيها صور المساس بالاستثمار، حتى وإن خضعت لتعديلات معينة تقتضيها مستجدات يمكن أن تظهر لنا أشكال حديثة للمساس بالاستثمار.
- ضرورة إعادة النظر في الجزاءات القانونية المقررة لمواجهة المساس بالاستثمار حتى يمكن تحديد الردع العام والخاص على حد سواء .
- تكثيف الجهود الدولية والمحالية من جانب البنوك الخاصة لإزالة المعوقات التي تعترض انسياپ رؤوس الاموال إليها مع ايجاد بدائل استثمارية مجده لتوظيفها ووضع اسس سليمة لضبط حركة التنمية الاقتصادية.
- إدخال الاصدارات الأساسية من خلال إصدار القرارات التي تمشي مع التطورات الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- النصوص القانونية:

- الأمر 66-180 الصادر بتاريخ 21/06/1966، المتعلق بإحداث مجالس قضائية بقمع الجرائم الاقتصادية، جريدة رسمية عدد 45، الصادرة بتاريخ 24/06/1966.
- القانون رقم 06-24 الصادر في 28 أفريل 2024 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 الصادر بتاريخ 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، جريدة رسمية عدد 30، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2024.

2 الكتب:

- مجدي محب حافظ، الموسوعة الجمركية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1997.
- نبيل صقر، الوسيط في شرح قانون العقوبات الخاصة، الجريمة الضريبة والتهريب، دار الهدى والطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- نسرين عبد الحميد، الجرائم الاقتصادية (التقليدية المستحدثة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.

3 المجلات العلمية:

- أسمية بن بوعزيز، ميلود بن عبد العزيز، أثر الجريمة الاقتصادية على الاستثمار، مجلة البحث في العقود وقانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الإخوة متوري، قسنطينة 01، المجلد 06، العدد (2012)02.
- شيخي عائشة، عياشي بوزيان، الفساد الاقتصادي وأدوات مكافحته في التشريع الجزائري، مجلة البحث القانونية والسياسية، جامعة سعيدة، العدد الخامس، ديسمبر 2015، ص 238.
- طالب فاطمة، يوسف رشيد، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 231.
- معتز محى عبد الحميد، المواجهة الأمنية لجرائم الاستثمار، مجلة جامعة نوروز، دهوك، العدد (صفر) 2012.
- م.م حيدر عليوي شامي الساعدي، الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، السنة 11، المجلد 10، العدد 33، 2015، ص 72، 71.

4 الواقع الإلكترونية:

- التهريب .. يدمى الاقتصاد، منشور متوفّر على الموقع الإلكتروني:
<https://www.kamaran.com/careers1.php>.
- الفساد تعريف أساسي، منشور متوفّر على الموقع الإلكتروني:
<https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-1/key-issues/corruption--baseline-definition.html> .
- علاء القرالة، تعطيل "الاستثمار" جريمة، منشور متوفّر على الموقع الإلكتروني:
<https://alrai.com/article/10840839/> .
- Halte au crime économique ،Publication disponible sur le site Internet :
<https://ebourse.dz/halte-au-crime-economique/> .

- ¹ م.م حيدر عليوي شامي الساعدي، الاصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، السنة 11 ،المجلد 10 ،العدد 33، ص72، 2015.
- ² معنط محى عبد الحميد، المواجهة الأمنية لجرائم الاستثمار، مجلة جامعة نوروز ، دهوك، العدد (صفر)/2012، ص434.
- ³ نسرين عبد الحميد، الجرائم الاقتصادية (التقليدية المستحدثة) ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص.77.
- ⁴ المادة 418 من القانون رقم 24-06 الصادر في 28 أفريل 2024 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 الصادر بتاريخ 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، جريدة رسمية عدد30، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2024.
- ⁵ علاء القرالة، تعطيل " الاستثمار" جريمة، منشور متتوفر على الموقع الإلكتروني: <https://alrai.com/article/10840839> ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2024/11/23 ، على الساعة: 22:12.
- ⁶ آسية بن بوعزيز، ميلود بن عبد العزيز، أثر الجريمة الاقتصادية على الاستثمار، مجلة البحث في العقود وقانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة 01، المجلد 06، العدد 02(2012)، ص140، 147.
- ⁷ نسرين عبد الحميد، المرجع السابق، ص13.
- ⁸ الأمر 66-180 الصادر بتاريخ 21/06/1966، المتعلق بإحداث مجالس قضائية بقمع الجرائم الاقتصادية، جريدة رسمية عدد 45، الصادرة بتاريخ 1966/06/24.
- ⁹ آسية بن بوعزيز، ميلود بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص141.
- ¹⁰ الفساد تعريف أساسي، منشور متتوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-1/key-issues/corruption---baseline-definition.html> الموقع: 2023/11/23، على الساعة: 22:43.
- ¹¹ شيخي عائشة، عياشي بوزيان، الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته في التشريع الجزائري، مجلة البحث القانونية والسياسية، جامعة سعيدة، العدد الخامس، ديسمبر 2015، ص 238.
- ¹² المرجع نفسه، ص 239، 240.
- ¹³ نبيل صقر، الوسيط في شرح قانون العقوبات الخاصة، الجريمة الضريبية والتهريب، دار الهدى والطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص12.
- ¹⁴ آسية بن بوعزيز، ميلود بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص144.
- ¹⁵ طالب فاطمة، يوسفى رشيد، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية فيالجزائر وضرورة التحول نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص231.
- ¹⁶ مجدي محب حافظ، الموسوعة الجمركية، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1997، 04.
- ¹⁷ آسية بن بوعزيز، ميلود بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص144.
- ¹⁸ التهريب .. يدمـر الاقتصاد، منشور متتوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.kamaran.com/careers1.php> ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2024/11/23، على الساعة: 23:10.

¹⁹ المرجع نفسه.

²⁰ آسية بن بوعزير، ميلود بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 146.

²¹ Halte au crime économique ، Publication disponible sur le site Internet:
<https://ebourse.dz/halte-au-crime-economique/>‘ Date d'accès au site Web : 24/11/2024
a17 :46.

²² Ibid.

²³ Halte au crime économique op cit.

²⁴ المادة 418 من القانون رقم 06-24 الصادر في 28 أفريل 2024 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتعلق بقانون العقوبات ، الذي تم الإشارة إليه سابقا.

²⁵ المادة 419 من القانون 06-24 المشار إليه سابقا.